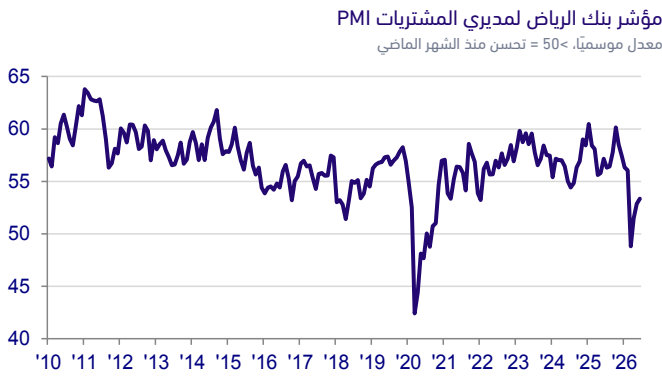


مؤشر بنك الرياض لمديري المشتريات PMI®

تحسن نمو المبيعات على الرغم من ضعف الطلب على الصادرات وارتفاع ضغوط الأسعار



المصدر: بنك الرياض، مؤشر مدراء المشتريات التابع لـ S&P Global. تم جمع البيانات خلال الفترة من 11 إلى 22 يونيو 2026.

النتائج الأساسية

الأعمال الجديدة تشهد نموًا أقوى وتيرة في أربعة أشهر، مما أدى لتعزيز النشاط التجاري

ارتفاع مستوى الثقة، مع استمرار ضعف التوظيف والمشتريات

ارتفاع حاد في تكاليف مستلزمات الإنتاج وأسعار المنتجات

واصل القطاع الخاص غير المنتج للنفط في المملكة العربية السعودية توسعه في شهر يونيو، حيث ارتفع الإنتاج بشكل حاد في ظل تحسن نمو الأعمال الجديدة. وقد حظي القطاع بدعم نتيجة انتعاش الطلب المحلي، لكنه واجه تحديات مستمرة في أسواق التصدير وضغوط تضخم متزايدة.

القراءة الرئيسية هي مؤشر بنك الرياض السعودي لمدراء المشتريات (PMI®) المعدل موسميًا. مؤشر PMI هو متوسط المؤشرات الخمسة التالية: الطلبات الجديدة (30%)، الإنتاج (25%)، التوظيف (20%)، مواعيد تسليم الموردين (15%)، ومخزون المشتريات (10%). عند حساب مؤشر PMI يتم عكس مؤشر مواعيد تسليم الموردين بحيث يتحرك في اتجاه مماثل للمؤشرات الأخرى.

ارتفع مؤشر مدراء المشتريات الرئيسي إلى ما فوق مستوى الـ 50.0 نقطة المحايد ليصل إلى 53.3 نقطة في شهر يونيو، مرتفعًا من 52.8 نقطة في شهر مايو ومُسجلًا أعلى مستوى له في أربعة أشهر. وأشارت القراءة إلى تحسن ملحوظ في ظروف التشغيل في نهاية الربع الثاني، على الرغم من أنه كان أضعف من متوسط الدراسة على المدى الطويل.

ازداد نشاط القطاع الخاص غير المنتج للنفط في شهر يونيو، مُحافظًا على وتيرة متسقة إلى حد كبير مع شهر مايو. وأمادت حوالي 18% من الشركات التي شملتها الدراسة بزيادة الإنتاج، مقابل 2% فقط أشارت إلى وجود انخفاض، ويُعزى النمو إلى الموافقات على المشاريع، وزيادة طلب العملاء، وتجدد نشاط المبيعات بعد حالات تأجيل سابقة.

أظهر حجم الأعمال الجديدة في الاقتصاد غير المنتج للنفط زخمًا أقوى خلال شهر يونيو، إذ تسارع معدل النمو إلى وتيرة قوية كانت الأعلى منذ شهر فبراير. وأمادت الشركات في كثير من الأحيان بعودة الثقة لدى المستثمرين وتحسن إنفاق العملاء المحليين، مع تحسن المزاج العام تجاه الصراخ الإقليمي.

ومع ذلك، فقد جاء هذا التحسن في إجمالي المبيعات مُناقضًا لأداء الصادرات، إذ انخفضت الطلبات الجديدة من العملاء الأجانب بشكل حاد للشهر الرابع على التوالي. وأشارت الشركات المشاركة في الدراسة إلى استمرار التحديات اللوجستية الإقليمية واحتمام المنافسة الخارجية باعتبارهما أبرز العوامل المقيدة للمبيعات الدولية.

شهدت معنويات الشركات غير المنتجة للنفط تحسنًا ملحوظًا، حيث ارتفع مؤشر الإنتاج المستقبلي إلى أعلى مستوى له منذ شهر يناير.

تعليق

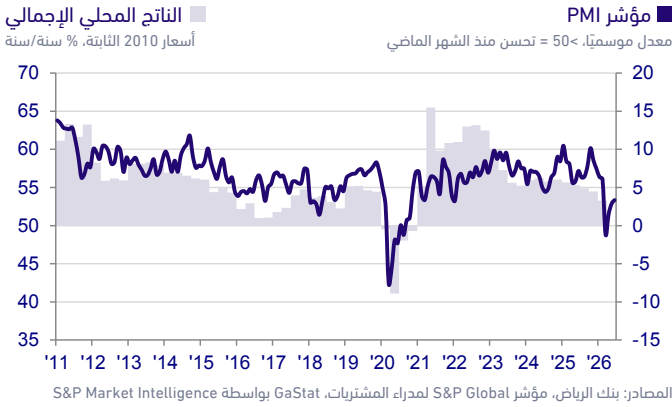
قال الدكتور نايف الغيث، خبير اقتصادي أول في بنك الرياض:

"حافظ الاقتصاد السعودي غير المنتج للنفط على نمو قوي في شهر يونيو، حيث ارتفع مؤشر مدراء المشتريات من 52.8 نقطة إلى 53.3 نقطة في شهر مايو، مما يعكس تحسن ظروف الأعمال على مستوى القطاع الخاص. ويشير ارتفاع الإنتاج إلى جانب الزيادة الأسرع في الطلبات الجديدة خلال أربعة أشهر إلى أن النشاط التجاري استعاد زخمه مع اقتراب نهاية الربع الثاني. كما تؤكد نتائج الدراسة الأخيرة على مرونة الاقتصاد المحلي، حيث يواصل القطاع غير المنتج للنفط توفير أساس متين للنمو الاقتصادي الشامل.

"استمر تحسن ثقة قطاع الأعمال، حيث قدمت الشركات أعلى مستوى من التفاؤل منذ شهر يناير. ويشير تحسن التوقعات إلى تزايد الثقة في بيئة الأعمال المحلية، ويوحى بأن الشركات تتوقع بشكل متزايد ظروف سوقية مواتية لدعم النشاط التجاري خلال الأشهر المقبلة. وتعزز هذه النظرة الإيجابية التوقعات بأن النمو غير المنتج للنفط سيظل مدعومًا خلال النصف الثاني من العام.

"من الناحية التشغيلية، حافظت الشركات على انضباطها في إدارة القدرات الإنتاجية. ولم تشهد مستويات التوظيف تغييرًا كبيرًا، فيما شهد حجم المشتريات وتراكم المخزون زيادة طفيفة. في الوقت نفسه، انخفض حجم الأعمال المتراكمة لأول مرة منذ عام، مما يشير إلى أن الشركات كانت قادرة على استيعاب أحجام عمل أكبر دون التسبب في قيود على الطاقة الإنتاجية. ويشير هذا إلى أن الشركات ستواصل إعطاء الأولوية للكفاءة التشغيلية والتوسع المدروس مع الحفاظ على قدرة كافية لدعم النمو المستقبلي.

"ظلت ظروف التسعير هي التحدي الرئيسي خلال شهر يونيو، حيث استمرت أسعار المشتريات المرتفعة وتكاليف الموظفين المتزايدة في الضغط على نفقات التشغيل، مما دفع الشركات إلى زيادة أسعار البيع بشكل أكبر. وعلى الرغم من استمرار ارتفاع ضغوط التكاليف، إلا أن الشركات تبدو قادرة على إدارتها دون التأثير بشكل جوهري على النشاط أو الثقة. ويعكس هذا المرونة الكامنة في الاقتصاد غير المنتج للنفط وقدرة الشركات على تحقيق التوازن بين الربحية والتوسع التجاري المستدام."



واستندت التوقعات إلى التحسن المرتقب في أوضاع السوق، إلى جانب الآمال بأن تسهم اتفاقيات السلام الإقليمية في معالجة اضطرابات سلاسل الإمداد. وعلى الرغم من تنامي التفاؤل وتوسع نمو الطلب، ظل التوظيف مستقرًا خلال شهر يونيو، وهو ما يعكس جزئيًا تزايد المخاوف بشأن تكاليف الأعمال.

ظلت ضغوط الأسعار مرتفعة خلال شهر يونيو، لتختتم بذلك أقوى فترة ربع سنوية من تضخم التكاليف منذ 15 عامًا. واستمر تضخم أسعار المشتريات عند مستويات حادة، بل تسارع بشكل طفيف مقارنة بشهر مايو، في ظل استمرار ارتفاع تكاليف الوقود والشحن وزيادات أسعار الموردين المرتبطة بالصراع في الشرق الأوسط. كما ارتفعت تكاليف العمالة بوتيرة قوية مع قيام الشركات بمراجعة الأجور. ونتيجة لذلك، رفعت الشركات أسعار بيع منتجاتها وخدماتها بثاني أسرع وتيرة خلال ما يقرب من ست سنوات، إذ قامت 22% من الشركات بزيادة أسعارها مقابل 8% فقط خفضتها.

أظهرت أوضاع سلاسل الإمداد بوادر تعافٍ خلال شهر يونيو، حيث تحسنت فترات التسليم بأسرع وتيرة منذ شهر فبراير، مع تزايد اعتماد الشركات على استراتيجيات التوريد المحلي ومسارات الإمداد البديلة. ومع ذلك، ظلت النشاط الشرائي ضعيفة نسبيًا، إذ أمادت الشركات بأن مستويات المخزون الحالية كافية، مما أدى إلى تسجيل نمو هامشي فقط في حجم المشتريات، وهو مستوى ظل أدنى بكثير من المتوسطات التاريخية.

الاتصال

الدكتور/ نايف الغيث
كبير الاقتصاديين
بنك الرياض
هاتف: +966-11-401-3030 داخلي: 2467
naif.al-ghaith@riyadbank.com

دفيد أوين
خبير اقتصادي رئيسي
S&P Global
هاتف: +44 1491 461 002
david.owen@spglobal.com

منيرة العبيد
خبير اقتصادي أول
بنك الرياض
هاتف: +966-11-401-3030 داخلي: 8480
monirah.a.alobaid@riyadbank.com

كريتي كورانا
اتصالات الشركات
S&P Global Market Intelligence
هاتف: +91-971-101-7186
kritikhurana@spglobal.com
press.mi@spglobal.com

إذا كنت تفضل عدم تلقي بيانات صحفية من مجموعة S&P Global، فبرجى مراسلة press.mi@spglobal.com. لقراءة سياسة الخصوصية، انقر هنا.

المنهجية

بنك الرياض هو أحد أكبر المؤسسات المالية العربية في المملكة العربية السعودية والشرق الأوسط، بدأ نشاطه في العام 1957م، ويبلغ رأس المال 30 مليار ريال سعودي.

يعود الفضل في نجاحنا وتطور أعمالنا إلى المهنية العالية لموظفينا البالغ عددهم أكثر من 5,900 موظف وموظفة نخر بهم في تحقيق نسبة مواطنة تصل إلى 94% هي الأعلى ضمن المنشآت المالية العاملة في السوق السعودي.

تقدم في بنك الرياض مجموعة متكاملة من الخدمات والمنتجات المصرفية الإسلامية والتقليدية لعملائنا من الأفراد والشركات والمؤسسات الناشئة، ونحرص في ذلك على توظيف قاعدتنا الرأسمالية القوية وخبرتنا العريقة للقيام بدور متميز في مجال التمويل، وقد برز بنك الرياض كبنك رائد نظم وشارك في العديد من عمليات التمويل المشتركة لمختلف القطاعات العاملة في صناعات النفط والغاز والبتروكيماويات وعدد من أبرز مشاريع البنية التحتية في المملكة العربية السعودية. www.riyadbank.com

نبذة عن S&P Global

S&P Global (رمزها في بورصة نيويورك: SPGI) تقدم S&P Global معلومات هامة وأساسية. نقدم للحكومات والشركات والأفراد البيانات الصحية والخبرات والتكنولوجيا حتى يتمكنوا من اتخاذ القرارات عن قناعة. ومن خلال مساعدة عملائنا على تقييم الاستثمارات الجديدة وتوجيههم في مجالات البيئة والمجتمع والحكومة وانتقال الطاقة عبر سلاسل التوريد، نفتح فرصًا جديدة وتغلب على التحديات ونسرع من تقدم العالم إلى الأمام.

تسعى العديد من المؤسسات الرائدة عالميًا للحصول على خدماتنا في توفير التصنيفات الائتمانية والمعايير والتحليلات وحلول سير العمل في أسواق رأس المال والسلع والسيارات على مستوى العالم. ومع كل عرض من عروضنا، نساعد المؤسسات الرائدة في العالم على التخطيط اليوم من أجل الغد. www.spglobal.com

يتم إعداد مؤشر بنك الرياض لمديري المشتريات® PMI من قبل مجموعة S&P Global من خلال الاستعانة بالردود على الاستبيانات المرسلة إلى مديري المشتريات في هيئة تضم حوالي 400 شركة من شركات القطاع الخاص والهيئة مقسمة حسب الحجم التفصيلي للقطاعات وحجم القوى العاملة بالشركات، وبناءً على المساهمات في إجمالي الناتج المحلي. تشمل القطاعات التي تشملها الدراسة: التصنيع والبناء وتجارة الجملة والتجزئة والخدمات. جُمعت بيانات الدراسة للمرة الأولى في أغسطس 2009.

يتم جمع الردود على الاستبيان في النصف الثاني من كل شهر ويشير إلى اتجاه التغيير مقارنة بالشهر السابق. يتم حساب مؤشر انتشار لكل متغير من متغيرات الاستبيان. المؤشر هو مجموع النسبة المئوية للاستجابات "الأعلى" ونصف النسبة المئوية من الردود "غير المتغيرة". تتراوح المؤشرات بين 0 و 100، حيث القراءة الأعلى من 50 تشير إلى زيادة إجمالية مقارنة بالشهر السابق، وتشير القراءة الأقل من 50 إلى انخفاض عام. بعد ذلك يتم تعديل المؤشرات موسميًا.

القراءة الرئيسية هي مؤشر مدراء المشتريات (PMI). مؤشر PMI هو متوسط المؤشرات الخمسة التالية: الطلبات الجديدة (30%)، الإنتاج (25%)، التوظيف (20%)، مواعيد تسليم الموردين (15%)، ومخزون المشتريات (10%). عند حساب مؤشر PMI يتم عكس مؤشرات مواعيد تسليم الموردين بحيث يتحرك في اتجاه معاكس للمؤشرات الأخرى.

لا يتم مراجعة بيانات الدراسة الأساسية بعد النشر، لكن قد تتم مراجعة العوامل الموسمية من وقت لآخر حسبما يتناسب، وهذا يؤثر على سلسلة البيانات المعدلة موسميًا.

لمزيد من المعلومات عن منهجية دراسة مؤشر PMI، يرجى الاتصال بـ economics@spglobal.com.

نبذة عن مؤشرات مدراء المشتريات (PMI)

تغطي دراسات مؤشرات مدراء المشتريات (PMI) الآن أكثر من 40 دولة ومنطقة رئيسية بما في ذلك منطقة اليورو "Eurozone"، وقد أصبحت مؤشرات مدراء المشتريات (PMI) أكثر الدراسات متابعة في العالم، كما أنها المفضلة لدى البنوك المركزية، والأسواق المالية، وصانعي القرار في مجالات الأعمال وذلك لقدرتها على تقديم مؤشرات شهرية حديثة ودقيقة ومميزة للأنماط الاقتصادية. www.spglobal.com/marketintelligence/en/mi/products/pmi

إخلاء مسؤولية

تؤول ملكية حقوق الملكية الفكرية الخاصة بالبيانات الواردة هنا إلى شركة S&P Global والشركات التابعة لها أو بترخيص منها، ولا يسمح بأي استخدام غير مصرح، يتضمن على سبيل المثال لا الحصر، النسخ، أو النشر، أو التوزيع، أو النقل للبيانات بأية وسيلة كانت دون موافقة مسبقة من شركة S&P Global. ولا تتحمل شركة S&P Global أية مسؤولية، أو التزام حيال المحتوى أو المعلومات ("البيانات") الواردة في هذا التقرير، أو أي أخطاء، أو عدم الدقة، أو عمليات الحذف، أو تأخير للبيانات، أو عن أي إجراء يتخذ على أساس هذا التقرير. ولا تتحمل S&P Global أية مسؤولية في أي حال من الأحوال عن الأضرار الخاصة، أو العارضة، أو التبعية التي تنتج عن استخدام البيانات الواردة في التقرير. مؤشر مدراء المشتريات® PMI هي إشارات تجارية أو علامات تجارية مسجلة باسم S&P Global Inc أو حاصلة على ترخيص بـ المحدودة و/أو لشركاتها التابعة.

تم نشر هذا المحتوى بواسطة S&P Global Market Intelligence وليس بواسطة S&P Global Ratings، وهو قسم في S&P Global يُدار بشكل منفصل. يُحظر إعادة إنتاج أي معلومات أو بيانات أو مواد، بما في ذلك التصنيفات ("المحتوى") بأي شكل من الأشكال إلا بإذن كتابي مسبق من الطرف المعني. ولا يضمن هذا الطرف والشركات التابعة له والموردون ("موفرو المحتوى") دقة أي محتوى أو كفايته أو اكتماله أو توقيته أو تفرقه، كما أنهم غير مسؤولين عن أي أخطاء أو سهو (إبهال أو غير ذلك)، بغض النظر عن السبب، أو عن النتائج المترتبة على استخدام هذا المحتوى. لن يتحمل موفرو المحتوى بأي حال من الأحوال المسؤولية عن أي أضرار أو تكاليف أو نفقات أو رسوم قانونية أو خسائر (بما في ذلك فقدان الدخل أو خسارة الأرباح وتكاليف الفرصة البديلة) فيما يتعلق بأي استخدام للمحتوى.